وثيقة ساوندرز تثير القلق داخل اسرائيل

اثارت الشهادة التي ادلى بها هارولد ساوندرز ، نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية ، ردود فعل عنيفة وقلقة في اسرائيل وذلك على كافة المستويات الرسمية والشعبية والصحافية منها ، وعلى الاخص فيما يتعلق « بالموضوع الفلسطيني » . وقد دفعت هذه الوثيقة بعض المسؤولين الاسرائيليين الى القول ، ان هناك تحولا جديا في السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية ، كما اطلق بعضهم اسم « الوثيقة الفلسطينية » على تلك الوثيقة نظرا لما تحتويه من مفاهيم وطروحات جديدة ، لم يسبق للولايات المتحدة ان طرحتها . وكان البعض من الاسرائيليين قد قلل من اهميتها ودعا الى عدم التخوف والفزع منها .

ردود الفعل الرسمية

كان من بين المسؤولين الاسرائيليين الذين علقوا على هذه الوثيقة ، اسحاق رابين نفسه عندما قال : « ان وثيقة ساوندرز مليئة بعدم الدقة والعرض غير الصحيح للامور ، ولهذا ترفضها حكومة اسرائيل وقد نقلت ملاحظاتها حولها الى حكومة الولايات المتحدة » (دافار ٢٠ / ١١ / ٧٥) . ولكن لم يكن هذا فقط رد رئيس الحكومة على الوثيقة ، فقد اشارت صحيفة « هآرتس » الصادرة في نفس اليوم الى ان رابين « قد شذ مؤخرا وبصورة ملحوظة عن سياسة غولدا مئير المعلنة بشأن الفلسطينيين عندما قال بأن تجاهل المشكلة اليوم معناه الانتحار من الناحية الاعلامية » .

وكذلك وجه كافة الوزراء خلال جلسة الحكومة التي عقدت يوم ١٦ / ١١ / ٧٥ ، انتقادا عنيفا بالنسبة لشهادة ساوندرز . وقد اكد جميعهم على انها مليئة بالمغالطات . وعلى الرغم من تطمينات وزير الخارجية الاميركية ، الا ان الوزراء انتقدوا الوثيقة بما يلي :

★ تم تشويه وتليين وصف نوايا منظمة التحرير الفلسطينية الداعية للقضاء على اسرائيل ، كما تم التساهل في تعريف م . ت . ف على انها منظمة ارهابية .

★ تم ابعاد الاردن للمرة الاولى في الوثيقة الاميركية ، من المكان الاول كمرشح رئيسي للمفاوضات مع اسرائيل فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني .

★ لا تحدد وثيقة ساوندرز موقف اسرائيل في الموضوع الفلسطيني ، كما تحدد في قرارات الحكومة ، وانما المقصود مواقف اسرائيلية مختلفة كأنما لا يوجد للحكومة الاسرائيلية موقف واحد وقاطع في الموضوع الفلسطيني ، وكأنما لم يعلن ولم يسلم هذا الموقف لحكومة الولايات المتحدة . وبناء على هذا الموقف فان اسرائيل مستعدة للتفاوض حول حل مشكلة الهوية الفلسطينية في اطار اتفاقية مع الاردن . وكان من ابرز الوزراء المنتقدين ، حاييم تسادوك ويسرائيل غاليلي ، وشمعون بيرس وجاد يعقوبي وزبولون هامر . وقد اكد جميع الوزراء « بأن ساوندرز هو ممثل للادارة وطالما ان الادارة لم تتحفظ من اقوال شهادته ، فأنه يجب النظر اليها بكامل الخطورة » (حغاي ايشد ، دافار ٧٥/١١/١٧) .

وعلق وزير الخارجية ييغال الون بقوله : « ان العلاقات مع الولايات المتحدة تشهد صعودا وهبوطا ، ولكن لا يمكن التحدث عن تحول . وانني لا اوافق على التقدير القائل ان ما يسمى بوثيقة ساوندرز تشكل اعترافا بحقوق م . ت . ف . ومعلوم اننا نعارض هذه الوثيقة ، وقد قدمنا احتجاجاتنا عليها للولايات المتحدة » (ر٠١٠١٠ ٧٥/١١/٢٧) . ومن جهة اخرى حلل رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، يتسحاق نافون ، الوثيقة خلال محاضرة له في نادي المهندسين في القدس فقال : « ان التجديد في هذه الوثيقة يقع في جملة واحدة وهي : « من عدة نواح فأن البعد الفلسطيني للنزاع العربي ـ الاسرائيلي هو لب النزاع » ، واشار ايضا الى ان هذا النزاع قد وصف في الماضي على انه قائم بين دولة اسرائيل